

هل يمكننا قياس التدفقات المالية غير المشروعة؟

طرق قياس التدفقات المالية التجارية والضريبية غير المشروعة

المخلص :

تحدد أجنحة 2030 الحد من التدفقات المالية الغير مشروعة كمجال ذو أولوية لمنع تحويل الموارد من التنمية المستدامة. يتم إخفاء التدفقات المالية الغير مشروعة عمدا لأنها تتخذ العديد من الأشكال وتستخدم قنوات مختلفة فإن قياسها يمثل تحدياً من الناحية المفاهيمية والممارسية على حد سواء. تختلف التدفقات المالية المشبوهة التي تؤثر على البلدان لذلك يجب تكيف طرق قياسها لاستيعاب أنواعها العديدة و بالتالي تطبيقها على بيئات البيانات المختلفة. إن عدم اليقين الكبير بشأن حجم هذه التدفقات، أصولها وتأثيرها على التنمية و ذلك نظرا لعدم وجود إحصاءات موثوقة لا يمكن إلا أن يعيق العمل السياسي لمكافحة هذه التدفقات. بصفة المؤتمن على المؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة قام كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع مبادئ توجيهية منهجية لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة في البلدان الرائدة. 2021 كانت سنة تنفيذ أولى المشاريع التجريبية في أمريكا اللاتينية و هو ما يحصل أيضا في إفريقيا و آسيا والمحيط الهادئ وكذلك في بعض البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية لذلك سنتناول هذه الورقة منهجيات قياس هذه التدفقات لا سيما تلك المستمدة من الأنشطة الضريبية والتجارية.

الكلمات المفاتيح :

التدفقات المالية الغير مشروعة، أهداف التنمية المستدامة، تمويل جدول أعمال سنة 2030

1. مقدمة

يحدد جدول أعمال سنة 2030 مجالا ذو أولوية الحد من التدفقات المالية غير المشروعة كما يوضحه الهدف 16.4.1 "بحلول 2030 ، خفض التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة بدرجة كبيرة وتعزيز الأنشطة الرامية إلى استرداد الممتلكات المسروقة وردها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة". كما يدعو برنامج عمل أديس أبابا (الأمم المتحدة ، 2015) لتمويل التنمية إلى بذل المزيد من الجهود للحد من التدفقات المالية الغير مشروعة بشكل كبير بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جويلية 2017 إطار المؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة ، 2017). تم إختيار المؤشر 16.4.1 "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة" ليكون واحدا من ضمن مؤشرين اثنين قصد قياس التقدم المحرز نحو الهدف 16.4. لم يكن هناك إتفاق عالمي على ما يميز التدفقات المالية الغير مشروعة أو على كيفية قياس مكوناتها الأساسية. ونظرا لعدم وجود إحصاءات موثوق بها

بهذا الشأن فإن عدم اليقين المستفحل حول حجم هذه التدفقات ونشأتها وأثرها على التنمية يعوق العمل السياسي لنهاضتها.

نشر كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتعيين من الجمعية العامة و بصفتها أوصياء على المؤشر 16.4.1 إطاراً مفاهيمياً للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2020) و الذي يعكس المفاهيم والمعايير المعتمدة من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة و اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

2. الأساليب الإحصائية لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة

يتم إخفاء التدفقات المالية الغير مشروعة عمداً ذلك أنها تتخذ عدة أشكال و تستخدم قنواتاً مختلفة لذلك يمثل قياسها تحدياً من الناحية المفاهيمية والعملية. تختلف القضايا من بلد إلى آخر اعتماداً على الأنواع الرئيسية للتدفقات المالية الغير مشروعة و التي تؤثر بدورها على البلاد و على توافر البيانات ولايات المؤسسات الوطنية، القدرات الإحصائية وأولويات السياسات الوطنية. لذلك من الضروري ترك المجال للحلول الخاصة بكل بلد و التطبيق المرن للأساليب التي تظل مع ذلك متمشية تماماً مع الإطار المشترك.

هناك مجموعة من المؤلفات ذات الصلة التي تقدم طرقاً لقياس التدفقات المالية المشبوهة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية والممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة. يمكن تجميع الأساليب المقترحة في مقاربتين عامتين :

الأساليب التنزلية و التي تحاول قياس التدفقات المالية الغير مشروعة من خلال تفسير أو نمذجة التناقضات في مختلف أنواع البيانات الإجمالية مثل الطلب على العملات الأجنبية والتجارة الدولية وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

المناهج التصاعدية تحاول قياس التدفقات المالية الغير مشروعة من تحليل نشاط غير مشروع معين وتحديد مجموعة التدفقات التي يمكن تحديدها على أنها غير مشروعة ثم وضع تقديرات لكل منها و هكذا يتم الحصول على التقديرات الإجمالية عن طريق التجميع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى.

وفقاً لهذه المقاربة يكون من الأفضل اتباع نهج مباشر للقياس من القاعدة إلى القمة عندما يتم تعريف أنواع مختلفة من التدفقات المالية الغير مشروعة وفقاً للنشاط الذي ينتج عنها. وفقاً لهذه المقاربة يكون من الأفضل اتباع نهج مباشر للقياس من القاعدة إلى القمة عندما يتم تعريف أنواع مختلفة من التدفقات المالية الغير مشروعة وفقاً للنشاط الذي ينتج عنها. تحدد المبادئ التوجيهية المنهجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاختبار التجريبي لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة منها الضريبية والتجارية الأنواع الرئيسية للمعايير المالية الدولية والتجارية وأساليب تدبيرها التجريبي.

المبادئ التوجيهية موجهة إلى السلطات الإحصائية والسلطات الوطنية الأخرى المكلفة بجمع المعلومات ذات الصلة والوصول إليها. تسمح البيانات الدقيقة المتاحة للسلطات الوطنية بعمل تقديرات أكثر موثوقية. ومع ذلك يتم تقديم طرق أبسط بالتوازي مع طرق أكثر تعقيداً و ذلك للسماح بتقدير المؤسسات المالية الأجنبية حتى عند توفر بيانات أقل. تقدم المبادئ التوجيهية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سلسلة من الأساليب لاختبار قياس ثلاثة أنواع عريضة (أ، ب، ج) من التدفقات المالية و التجارية.

أ. فواتير تجارية مزورة من قبل الكيانات
الطريقة رقم 1 - طريقة البلد الشريك +
الطريقة رقم 2 - طريقة تصفية الأسعار +

ب. التهرب الشديد من الضرائب أو تحويل الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات
EMN

الطريقة رقم 3 التوزيع العالمي لأرباح الشركات المتعددة الجنسيات
والضرائب على الشركات
الطريقة رقم 4 تحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات إلى شركات غير
متعددة الجنسيات قابلة للمقارنة (غير الشركات متعددة الجنسيات)

ج. تحويل الثروة من الأفراد للتهرب من دفع الضرائب
الطريقة رقم 5 مؤشر تدفق الأصول خارج الحدود الإقليمية غير المصرح بها
الطريقة رقم 6 تدفقات الثروة المالية خارج الإقليم حسب البلد

تدرس طريقة البلد الشريك + (الطريقة رقم 1) التناقضات الثنائية في التدفقات التجارية
المعلنة أي ما يبلغ عنه البلد "أ" عند مقارنة وارداته من البلد "ب" بالصادرات من البلد "ب"
إلى البلد "أ". يمكن تناول مسألة الأصول المتعددة والمتنوعة لهذه التناقضات مثل التقييم
والإسناد إلى البلد الشريك لكن أيضا لا يمكن ان نمر مرور الكرام دون ذكر الأنظمة
التجارية القائمة و غيرها التي يتم التطرق إليها وصولا لمعالجتها خطوة بخطوة من أجل
تحديد مقدار التفاوتات التي تساهم في وجود التدفقات المالية الغير مشروعة. أصبحت هذه
المقاربة ممكنة و ذلك من خلال استخدام البيانات التفصيلية عن التدفقات التجارية المتاحة
في النظام الإحصائي الوطني من السلطات الجمركية للشركاء الوطنيين و الثنائيين.

تعتمد طريقة تصفية الأسعار + (الطريقة رقم 2) على تحديد المعاملات بأسعار غير
طبيعية في التجارة الدولية من خلال صياغة أولا بتبين مرشح السعر ثم تحديد المعاملات
بأسعار غير طبيعية من أجل تحديد علامات التدفقات المالية الغير مشروعة. تستخدم هذه
الطريقة بيانات جزئية دقيقة على مستوى المعاملات لكنها لا تعتمد على بيانات معاملات
الشركاء أما القيود والشكوك المتعلقة بالطريقة فيتم تعويضها و لو جزئيا من خلال إشراك
خبراء الجمارك الوطنيين.

إن التوزيع العالمي لأرباح الشركات متعددة الجنسيات والضرائب على الشركات (الطريقة
رقم 3) يدرس توزيع أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بين وحداتها على الصعيد العالمي
ويربطها بمعدلات الضرائب (الفعالة) للشركات المناظرة والنشاط الاقتصادي الأساسي
لوحة معينة. من المرجح أن الوحدة المتعددة الجنسيات أرباحها إلى خارج البلد إذا أدى
النظام الضريبي لوحة أخرى إلى انخفاض معدل الضرائب واعتمادا على توافر البيانات
فإن استخدام البيانات الجزئية على مستوى الوحدة يمكن أن ينتج أكثر التقديرات وثوقية
لتحويل الفوائد من قبل المؤسسات متعددة الجنسيات.

يقارن تحويل الأرباح بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات غير المتعددة الجنسيات المقارنة (الطريقة رقم 4) الوحدات التابعة للمؤسسات المتعددة الجنسيات بالوحدات الوطنية (غير المتعددة الجنسيات) المشابهة وذلك من أجل تحديد السلوكيات التي من المحتمل أن تنهرب من الضرائب ثم تحديد مقدار الأرباح المحولة كقياس للتدفقات المالية الغير مشروعة. و تستند هذه الطريقة على بيانات إحصائية دقيقة حول المؤسسات التي تمتلك سلطات إحصائية في العديد من البلدان وإن كان من الصعب تنفيذ ذلك في الاقتصادات الأصغر حجماً التي يقل فيها عدد المؤسسات.

يفحص مؤشر تدفقات الأصول خارج الحدود الإقليمية غير المصرح بها (الطريقة 5) الأصول غير المصرح بها خارج الحدود الإقليمية وذلك في المقام الأول من خلال مقارنة ما تم الإبلاغ عنه من قبل مواطني البلد " أ " بما تشير إليه البيانات المبلغة دولياً عن الأصول التي يحتفظ بها مواطنو البلد (أ) في الخارج. إن وجود فرضيات لتحويل مقاييس المخزون إلى مقاييس للتدفقات من أجل تقريب التدفقات المالية الغير مشروعة الصادرة لبلد ما لذلك فإن بيانات هذه الطريقة تكتسي قدراً كبيراً من الأهمية.

تستند التدفقات الثروة المالية الخارجية حسب الدولة (الطريقة 6) إلى عدم التوازن العالمي بين الإلتزامات والأصول في الحافظة الدولية وبالتالي تحديد الثروة المالية خارج الإقليم في مختلف أنحاء العالم ثم يتم تقسيم ذلك حسب بلد الملكية والمركز المالي الدولي وأخيراً بافتراض معدل عدم الامتثال للثروة التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتحديد مستوى التدفقات غير المشروعة. مرة أخرى يعتبر تحويل المخزون إلى مقياس للتدفق ضرورياً وكما هو الحال مع الطريقة السابقة فإن عدم توافر البيانات يمثل أيضاً تحدياً كبيراً.

يتم تصنيف الطرق السابق ذكرها حسب المستوى مما يسمح للبلدان بممارسة المرونة واختيار طريقة مجدية بناءً على القدرات الوطنية والبيانات الحالية والأساليب الإحصائية الممكنة والأطر القانونية والتنظيمية وغير ذلك من الشروط. تم اقتراح تصنيف من ثلاثة مستويات، المستوى 1 هو الأسلوب المفضل بسبب متانة المنهجية ومتطلبات البيانات والجودة المتوقعة للتقديرات أما المستوى 2 فقد قدم كخيار احتياطي إذا تعذر تطبيق طريقة المستوى 1 وإذا لم ينطبق أي منهما يمكن أنذاك استخدام طريقة من المستوى 3. قد يختلف تصنيف الأساليب حسب المستوى من بلد إلى آخر ، تبعا للقدرات الوطنية وتوافر البيانات وعوامل أخرى مماثلة.

تم التمييز بين مرحلتين مختلفتين تؤديان إلى التدفقات المالية الغير مشروعة من أجل تجنب ازدواجية الحساب وإقامة ارتباط مع نظام الحسابات القومية :

- إن التدفقات المالية المتعلقة بتوليد الدخل مثل مجموعة من المعاملات عبر الحدود التي تتم في سياق إنتاج السلع والخدمات غير المشروعة أو جميع العمليات عبر الحدود التي تدر بشكل مباشر دخلاً غير مشروع لجهة فاعلة خلال نشاط غير

مشروع منتج. تتم عملية إنشاء هاته التدفقات بنوعيتها الصادرة و الواردة عندما تتم الصفقة المعنية و تكون طبعاً عابرة للحدود.

- التدفقات المالية المتعلقة بإدارة العائدات مثل جميع المعاملات العابرة للحدود لاستخدام الدخل (غير المشروع) من أجل الاستثمار في الأصول المالية وغير المالية (قانونية أو غير مشروعة) أو لاستهلاك السلع والخدمات (قانونية أو غير مشروعة). وإذا تم إنفاقها في الخارج فستكون العملية بمثابة تدفق مالي غير مشروع صادر وإذا نتجت عن نشاط غير قانوني خارج نطاق الولاية القضائية ولكنها أنفقت في إطار الولاية القضائية الوطنية فهي تدفق مالي وارد.

3. متطلبات البيانات لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة.

تملك الأنظمة الإحصائية الوطنية بعض البيانات اللازمة لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة ولكنها منفردة بين عدة سلطات ومجالات إحصائية. نذكر على سبيل المثال الحسابات القومية الحالية وإحصائيات ميزان المدفوعات التي تتضمن تقديرات للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والاقتصاد غير الخاضع للرقابة لذلك فهي تعتبر نقطة انطلاق جيدة لقياس هذه التدفقات.

قد يتم الاحتفاظ بالبيانات ذات الصلة من قبل وزارات ومجالس الشرطة والعدل ووحدات الاستخبارات المالية والوكالات الحكومية الأخرى التي تجمع المعلومات عن المصادرة والجرائم الجنائية. بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات الضريبية بجمع البيانات ذات الصلة لتقييم الفجوة الضريبية وتبادل بيانات الإبلاغ عن المؤسسات المتعددة الجنسيات في كل بلد على حدة. توفر البيانات والإحصاءات الجمركية المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع والخدمات معلومات مفيدة عن التدفقات المالية التجارية و الغير مشروعة.

يتطلب تجميع إحصائيات حول التدفقات المالية الغير مشروعة الوصول إلى العديد من مصادر البيانات التي تحتفظ بها مختلف السلطات. غالباً ما تكون البنوك المركزية، الجمارك و سلطات الضرائب و المكاتب الإحصائية الوطنية في أفضل وضع لجمع هذه البيانات والوصول إليها. تحتوي العديد من قواعد البيانات العالمية أيضاً على بيانات ذات صلة بتجميع تقديرات حول التدفقات المالية الغير مشروعة مثل بيانات الإبلاغ عن كل بلد على حدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بتكاليف النقل العالمية للتجارة الدولية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة التجارية وأخيراً الإحصاءات المصرفية المحلية من بنك التسويات الدولية.

وفي نهاية المطاف ينبغي قياس الأنواع العديدة من التدفقات المالية الغير مشروعة بمؤشر واحد فقط مما سيتطلب تعاوناً وثيقاً داخل النظام الإحصائي الوطني وكذلك مع مزودي البيانات الإدارية. يشكل تجميع المؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة نشاطاً تقنياً وإحصائياً يجب أن يعتمد فقط على الاعتبارات الإحصائية وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (الأمم المتحدة ، 2014). ينبغي على المكاتب الإحصائية الوطنية بصفتها جهة ربط أن تقوم بتنسيق تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب قيادة وتنسيق العمل من أجل الجمع بين أصحاب المصلحة اللازمين لقياس الموارد المالية.

4. مشاريع رائدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

في حين أن بعض عناصر التدفقات المالية الغير مشروعة يمكن قياسها إلا أنه يصعب تقدير عناصر أخرى بما في ذلك الفساد واستغلال المناصب والثراء غير المشروع والممارسات

الضريبية غير المشروعة. تعد المشاريع الوطنية الرائدة ضرورية لتعزيز القدرة على قياس التدفقات المالية الغير مشروعة واختبار جدوى بعض المنهجيات على أساس أنواع هذه الموارد التي تتوفر عنها بيانات وسيجري تدريجيا تحسين تغطية مختلف هاته التدفقات المختلفة تدريجيا و ذلك بالتوازي مع تحسين البيانات.

سياساعد كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، مع المنظمات الشريكة ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة بين 2012 و 2022 البلدان على تحسين قدرتها الإحصائية لتقدير التدفقات المالية المشبوهة . ستوفر سلسلة من الدراسات الرائدة معلومات أساسية لصقل الإطار المفاهيمي وإسداء المشورة بشأن الأساليب الإحصائية لقياس هاته التدفقات. فتح هذا النوع من التجارب و التي أجراها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أمريكا اللاتينية سنة 2019 الطريق أمام بلدان أخرى. قامت كولومبيا وبيرو والإكوادور والمكسيك بقياس التدفقات المنبتقة من أسواق غير مشروعة مختارة مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتعدين غير القانوني. على سبيل المثال تظهر التقديرات المبكرة في المكسيك أن التدفقات المالية الناجمة عن الاتجار بالمهاجرين زادت من 10 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى ما يقارب 14 مليار دولار أمريكي في 2018. قدرت تجربة مماثلة في أفغانستان أن الدخل الإجمالي غير المشروع للاقتصاد الأفيني بلغ ما بين 1.2 و 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 أي ما يعادل 6 إلى 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وأكثر من صادراتها المسجلة رسمياً من السلع والخدمات. تقدر بـ 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ستقوم البلدان الإفريقية المهمة بتجربة اختبار التدفقات المالية الغير مشروعة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2012 مع التركيز على الضريبية والتجارية منها. كما يختبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قياس التدفقات المالية الدولية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وستة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ في الفترة ما بين 2021 و 2022.

تبدأ الاختبارات باستعراض للظروف الوطنية في شكل تقييم لمخاطر التدفقات المالية الغير مشروعة يليه حصر تعدادي لأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين ومراجعة توافر وجودة البيانات وأخيراً الحساب التجريبي لتقديرات التدفقات المالية الغير مشروعة باستخدام طريقة أو طريقتين محددتين. ستساعد كل من التحديات و ووجهات النظر التي تم التعرض لها في هذه المشاريع على صقل المبادئ المنهجية و ستساهم في المستقبل في إبراز التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16.4.

5. المناقشة والاستنتاج

سيكون من المفيد للعديد من البلدان اختبار قياس التدفقات المالية الغير مشروعة التي تؤثر على اقتصاداتها و لن تؤدي تقديرات هاته التدفقات فقط إلى توضيح مداها بل ستحسن أيضا نوعية إحصاءات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي.

بالإشتراك مع اللجان الإقليمية، سيدعم كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اختبار قياس التدفقات المالية غير المشروعة بهدف وضع إطار إحصائي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة ، مع توجيهات عملية ومنهجية للبلدان. سيتضمن هذا الإطار تصنيفاً للأنشطة التي تنبثق منها التدفقات المالية المشبوهة المرتبطة بمفاهيم نظام الحسابات القومية ونظام مراقبة الأصول فضلا عن الأساليب الموصى بها لقياس وتجميع أنواع مختلفة من التدفقات في مؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة.

سيتطلب ذلك تطوير طرق لتجميع التقديرات مختلف أنواع التدفقات في مؤشر واحد لأهداف التنمية المستدامة نذكر هنا على سبيل المثال تصحيح العد المزدوج. وقد يكون من المثير للاهتمام في المستقبل دراسة قياس التدفقات كحساب فرعي مع مراعاة مفاهيم وتعريفات الحسابات الوطنية.

المراجع

1. الأمم المتحدة (2015). تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. A / 2027.CONF / 20. اديس ابابا. 3 أوت. (تم الاطلاع عليه في 20 أبريل 2020).

2. الأمم المتحدة (2017). إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. 313/71 / A / RES. 10 جويلية.

3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2020). إطار مفاهيمي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. متوفر على

https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/IFF/IFF_Conceptual_Framework_for_publication_15Oct.pdf (accessed 30 January 2021).

4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021). إرشادات منهجية لقياس الضرائب و التدفقات المالية الغير مشروعة للمشاريع الرائدة . متوفر على :

<https://unctad.org/statistics>
(تم الوصول إليه في 15 جوان 2021).

5. الأمم المتحدة (2014). المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. قرار الجمعية العامة A/RES/68/261.

متوفر على : <https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx>

(تم الوصول إليه في 17 ماي 2012)

DRAFT